

تحرك عاجل

احتجاز سجين رأي في أوضاع مزرية

في 7 سبتمبر/أيلول 2019، أضرب المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور عن الطعام، احتجاجاً على الأوضاع التي يُحتجز فيها، وبعد أن تعدى عليه حراس السجن بالضرب. وظلّ مريضاً عن الطعام حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2019 على الأقل، مع ظهور بوادر تدهور حالته الصحية. ولم تتحسن أوضاع احتجازه، إذ لا يزال محتجزاً قيد الحبس الانفرادي، دون فراش أو هواء نقي، منذ اعتقاله في 20 مارس/آذار 2017.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي

ديوان ولي العهد

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

صندوق بريد 124

الفاكس: +971 2 668 6622

تويتر: @MohamedBinZayed

صاحب السمو،

تحية طيبة وبعد ...

في 7 سبتمبر/أيلول 2019، بدأ المدافع عن حقوق الإنسان وسجين الرأي، أحمد منصور، إضراباً عن الطعام، للاحتجاج على أوضاع حبسه، وبعد أن تعدى عليه حراس السجن بالضرب. وأرغموه، في

الأسبوع الأول من إضرابه على تناول الطعام، إلا أن أحمد واصل إضرابه عن الطعام، بين 14 سبتمبر/أيلول 2019 و28 أكتوبر/تشرين الأول 2019 على الأقل، مع تناول السوائل فقط لئلا يضر صحته البدنية والنفسية في تدهور.

ويستمر حرمان أحمد من الحصول على فراش أو كتب في زنزانته ومن الخروج لممارسة التمارين الرياضية والتعرض لأشعة الشمس. وكان التحسن الوحيد في أوضاع سجنه، منذ أن اعتُقل في 20 مارس/آذار 2017، هو وصول المياه الجارية إلى جناح العزل في أكتوبر/تشرين الأول 2019. وتتص "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" (قواعد نيلسون مانديلا) على أن الحبس الانفرادي لما يزيد عن 15 يومًا يصل إلى درجة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

لذا نحث سموكم على إلغاء الحكم بإدانة أحمد منصور وسجنه، والإفراج عنه على الفور دون أي شرطٍ أو قيد؛ إذ أنه يعتبر سجين رأي اعتقل لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، بما في ذلك عمله في مجال حقوق الإنسان. وندعوكم أيضًا إلى العمل على تحسين أوضاع احتجازه، ريثما يُفرج عنه، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وكذلك ندعوكم إلى العمل على عدم تعريضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة سُبُل الاتصال بأسرته، وتلقي أي رعاية صحية تتطلبها حالته على الفور وبصفة منتظمة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

كان أحمد منصور قد اعتُقل بمنزله في إمارة عجمان، بالإمارات العربية المتحدة في 20 مارس/آذار 2017. وبدأت محاكمته، بعد مرور عام على اعتقاله، أمام دائرة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف الاتحادية. وحُكم عليه، في 29 مايو/أيار 2018، بالسجن لمدة عشرة أعوامٍ ودفع غرامة مالية قدرها مليون درهمٍ إماراتي (حوالي 270 ألف دولارٍ أمريكي). كما أمرت المحكمة أيضًا بأن يُوضع تحت المراقبة لمدة ثلاثة أعوامٍ بعد الإفراج عنه. وكان قد أُدين بتهمٍ تضمنت "الإساءة إلى هيبة ومكانة الدولة ورموزها" الذين تضمنوا قادتها، و"نشر معلومات مغلوبة والإضرار بسمعة الإمارات في الخارج"، و"تصوير الإمارات العربية المتحدة كدولة خالية من القانون". كما اتُهم أيضًا بـ"التعاون مع منظمة إرهابية تعمل خارج البلاد"، إلا أن دائرة أمن الدولة، التي أيدت الحكم بإدانته وسجنه، برأت ساحته من هذه التهمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. ولا يزال قيد الحبس الانفرادي منذ أن اعتُقل.

وفي 17 مارس/آذار 2019، أُضرب أحمد منصور عن الطعام احتجاجاً على أوضاع احتجازه بسجن الصدر في أبو ظبي، وكذلك على محاكمته الجائرة. ثم أنهى إضرابه في منتصف أبريل/نيسان 2019 بعدما وعدته السلطات بتلبية مطالبه المتعلقة بأوضاع احتجازه. وسُمح له بعد ذلك بتلقي المزيد من الزيارات من أسرته وبالاتصال بوالدته.

وفي 7 مايو/أيار 2019، ندد [سبعة من خبراء الأمم المتحدة](#) بأوضاع سجن أحمد منصور وطالبوا بتوفير العلاج الطبي له، وبتحسين أوضاع احتجازه، وطالبوا كذلك إما بأن تُعاد محاكمته "بما يتفق مع الضمانات القضائية الأساسية التي ينص عليها قانون حقوق الإنسان الدولي، أو أن يُفْرَج عنه على الفور".

وأحمد منصور هو مدون وشاعر ومدافع بارز عن حقوق الإنسان، حصل على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان المرموقة في 2015. كما أنه عضو باللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة "هيومان رايتس ووتش" غير الحكومية، وكذلك عضو باللجنة الاستشارية لـ"مركز الخليج لحقوق الإنسان". ودأب على توثيق وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006؛ وكان يدافع علناً عن حقوق الإنسان على مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي وفي

المقابلات التي تجريها معه وسائل الإعلام الدولية؛ كما أن أحمد منصور صديق دائم وجدير بالثقة لمنظمة العفو الدولية، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان.

وقد عملت منظمة العفو مع أحمد منصور على نحوٍ وثيقٍ للغاية على مدار أعوامٍ. وحتى اعتقاله، كان أحمد أحد الأصوات المستقلة داخل الإمارات التي كانت لا تزال تمتع بالشجاعة الكافية للتدبير علنًا بانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 يناير/كانون الثاني 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أحمد منصور

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/0441/2019/ar/>